

## رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية حصل تدهور شديد وخطير في الحالة في الشرق الأوسط الحساسة والمتوترة أصلاً، وحصل هذه المرة على الحدود بين إسرائيل ولبنان. ولقد أدت أعمال العدوان المرتكبة ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية خلال هذه الفترة إلى تعريض السلم والأمن الدوليين في المنطقة إلى تهديد جسيم وخطير.

ففي صباح يوم السبت ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، قامت حشود مسلحة هائجة، تعد بالمئات، بالهجوم على الشريط الحدودي من الأراضي اللبنانية، وتلا ذلك فوراً قصف شديد من الأراضي اللبنانية للمواقع الحدودية الإسرائيلية من جانب عناصر إرهابية لحزب الله، استخدمت المتفجرات، والقنابل الصاروخية، وصواريخ ساغر (Sager)، والقصف. وخلال أعمال العدوان هذه، اختطف ثلاثة جنود إسرائيليين من جانب وحدة حزب الله دخلت الأراضي الإسرائيلية بهذا الغرض. ويحتفظ حزب الله بمؤلاء الإسرائيليين كرهائن داخل لبنان. واستمرت أعمال العدوان ضد إسرائيل خلال اليوم بأكمله.

وتعتبر إسرائيل هذا العمل العدواني عملاً شديداً خطورة وانتهاكاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، الذي سحبت إسرائيل بمقتضاه قواتها من الأراضي اللبنانية.

ومنذ انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، ما فتئت تدعو الحكومة اللبنانية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وإلى القيام، على النحو الذي طالب به القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وبمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بضمان عودة سلطتها الفعلية إلى جنوب لبنان وكفالة صيانة السلم والأمن الدوليين على جانبها من الحدود. وبالرغم من هذه النداءات، لم تقم الحكومة اللبنانية لأشهر عديدة بكبح الهجمات الاستفزازية العنيفة المرتكبة عبر الحدود ضد إسرائيل، بل إنها شجعت على ارتكابها. ولم يُعر أي اهتمام للمحاولات

الدبلوماسية المستمرة التي قامت بها إسرائيل من أجل التحذير من إمكانية تدهور الحالة على الحدود الشمالية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الرسائل المؤرخة ٦ تموز/يوليه (S/2000/661) و ١٣ تموز/يوليه (S/2000/689) و ٤ آب/أغسطس (S/2000/769) و ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (S/2000/805) التي لفتت فيها إسرائيل انتباه الأمين العام إلى الموجة المتواصلة من الانتهاكات اللبنانية على امتداد الحدود وإلى احتمال أن تؤدي تلك الأعمال إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة الحدودية وإلى تعريض صيانة السلم والأمن الدوليين للخطر.

وتحمّل إسرائيل حكومتها لبنان والجمهورية العربية السورية المسؤولية التامة والمباشرة عن أعمال العدوان الوارد وصفها أعلاه. وتدعو إسرائيل مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء عاجل، وفقا لمسؤوليته الرئيسية إزاء السلم والأمن الدوليين، من أجل ضمان العودة الفورية الآمنة للرهائن الإسرائيليين ووقف جميع الأنشطة العدوانية من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل. وأود أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري  
الممثل الدائم لإسرائيل  
لدى الأمم المتحدة